

فشهد أُمِّي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال ذلك» فعفا عنه عمر [فتح الباري ج ١١ ص ٢١ / ٢٣ لابن حجر العسقلاني].

ولها تين الواقعتين نظائر عن الشيخين وغيرهما .

فإذا كان هذا موقفهما من السنة القولية والعملية، فكيف يصح عند العقلاء المنصفين أن أبا بكر وعمر كانا ينهيان عن رواية الحديث النبوي باعتبار أن الحديث ليس من الدين، ولا هو مصدر من مصادر التشريع؟! وكيف يفهم عاقل ذلك، وأبو بكر حين بدا له أن الجدة لا ترث، لخلو القرآن من ذكرها في بيان الورثة ولم يكن يعلم بسنة رسول الله فيها، ولكنه لم يتعجل في الحكم وسأل الصحابة إن كان عندهم قول من رسول الله في هذه المسألة؟ فلما شهد بذلك شاهدان، وأن الرسول أعطى الجدة السدس - قياساً على الأم - عدل أبو بكر عن رأيه الذي أبداه أولاً. ثم ورثها السدس عملاً بسنة رسول الله ﷺ. وبهذا يعلم سقوط هذه الشبهة التي يلغظ بها منكرو السنة الأغبياء.

* * *